جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التنمية الشاملة ومسائل التخطيط في القطاع الامني

الدكتور محمد صفوح الاخرس

الرياض

1411 هـ - 1990 م

التنمية الشاملة
ومسائل التخطيط في القطاع الأمني

الدكتور محمد صفوح الأخرس

تتجه المحاضرة في معالجتها لمسائل التخطيط للأمن الاجتماعي في اطار التنمية الاجتماعية الشاملة في أربعة محاور رئيسية تشمل علاقة التنمية بمفهوم الأمن، وذلك في أربعة مستويات، يشمل الأول محاور التنمية الاجتماعية وأسس التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وهي خمسة محاور ويتناول الثاني مسألة العلاقة بين مفهوم الأمن الاجتماعي والتغير على المستويات المجتمعية، فيعرض العلاقة المتبادلة بين الأمن والمجتمع بشيء من الايجاز والتوضيح

كما يبحث المحور الثالث في الاتجاهات السائدة للتخطيط في القطاع الأمني ويجد ذلك في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي الاتجاه التنموي، والوقائي، والعلاجي، أما المحور الرابع والأخير فيتناول عناصر الاستراتيجية المنهجية الفنية للتخطيط في القطاع الأمني وذلك في أربعة محاور فرعية تشمل الأصول النظرية للتخطيط الأمني، والأسس المنهجية له، والنموذج النظري، ومؤشرات القياس.

وتنتهي المحاضرة بخلاصة تكثف ما جاء فيها من أسس نظرية

وتطبيقية للتخطيط في القطاع الأمني وتعتمد على منطلقات نظرية تعد صلة الوصل بين الأطر التحليلية واستراتيجية التخطيط المستمدة من فلسفة الدولة وسياستها التنموية

أولاً المحاور الاجتماعية والتوجهات التنموية

يؤكد المخططون المعاصرون على أهمية التركيز على المسائل الاجتماعية في عملية التنمية تأكيدهم على المسائل الاقتصادية، ويذهب بعضهم الى حد القول، ان الأسس الاقتصادية باتت معلومة الى حد ما، وتقع تحت مبادىء لا تثير الكثير من الجدل، غير أن الجانب الآخر من عملية التنمية الا وهو الجانب الاجتماعي مازال يحتاج الى سبر ودراسات متعمقة توضح أهمية تلك الجوانب المنسية في عملية الانتاج

ونحن نرى في سبيل تعميق فهمنا بالأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي، وبالعوامل المحركة للتغير الاجتماعي، وعلاقة ذلك بالمسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية انه لابد من توضيح الأطر والمحاور التي يجب أن يتعامل معها ويتصدى لها العامل والمخطط في المجال الاجتماعي وتتمثل بما يلي.

أ ـ رسم الصورة الاجتماعية لعملية التغير الاقتصادي والاجتماعي.

وذلك بتحديد وجهة التغير الاجتماعي وكذلك التغيرات المقصودة المزمع إحداثها في البيئة الاقتصادية والتركيب الاجتماعي،

إن تحديد الأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية من الأمور التي يجب أن يعنى بها عالم الاقتصاد والاجتماع والسياسة، فالاختيار بين التصنيع والنشاط التجاري أو التحويل من أحدها الى الآخر، أو الوصول الى المزيج الأفضل في مرحلة زمنية معينة مسألة ترتبط بخلايا اقتصادية واجتماعية على حد سواء، وأن رسم الصورة الاجتماعية لعملية التغير الاقتصادي والاجتماعي تتعدى الأمور الاقتصادية لتتناول نوع الخدمات الاجتماعية، ونسبة زيادة الدخل القومي، وكيفية توزيعه وسياسات محو الأمية، وتعميم الخدمات التعليمية وتحسينها، وربط التعليم والتدريب بخطط التنمية، وتوفير المناخ الاجتماعي المناسب لتفاعل الناس مع معطيات الشروط الجديدة للتقدم والوصول الى عملية التشغيل الكامل، أي ضمان حق كل فرد في العمل، والقضاء على البطالة، ورفع مستويات العمالة في كل المناطق، والعمل على توفير الشروط الاجتماعية المناسبة التي تعمل على استقرار قوة العمل الوافدة، ودفعها لتكوين شريحة سكانية منصهرة في بوتقة المجتمع المحلي، وذلك في المجتمعات التي تتصف بندرة المهارات الفنية وضيق القاعدة السكانية، وباختصار توفير الاحتياجات الاجتماعية للأفراد وربطها بشروط التقدم المتطورة من خلال رسم استراتيجية عامة للتنمية تتفاعل فيها الأهداف الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية في حركة مستمرة وموازنة دائمة بين الحاجات والامكانات

وتشكل الموضوعات التالية تحديداً للعناصر الأساسية التي يمكن مناقشتها كنقاط ارتكاز لبحوث اجتماعية في نطاق المحور الأول:

١ ـ تركيب وخصائص القوى الاجتماعية الرئيسية.
٢ ـ مجتمعات «الانهار» ومجتمعات «الامطار».
٣ ـ العلاقة بين النخبة الزراعية والصناعية
٤ ـ منحى التغير الاجتماعي وأنماطه.
٥ ـ تحديد لبعض الأهداف الاجتماعية لعملية التغير.
أ ـ نوع ومستوى الخدمات الاجتماعية.
ب ـ العمالة والاستخدام
جـ ـ محو الأمية.
د ـ توزيع الدخل ومسألة الموازنة بين العمل والأجر
هـ ـ التكامل الاجتماعي العربي
و ـ تغير العلاقات الانتاجية في الريف.
ز ـ الاصلاح الزراعي وآثاره الاجتماعية.

ب ـ توضيح الأساس الاجتماعي لعملية التنمية الاقتصادية:

ويتم ذلك بتحليل الأوضاع الاجتماعية اللازمة لعملية التنمية ومن هنا فانه ينظر الى التعليم، مثلاً، بالاضافة الى أنه شرط ضروري لعملية التنمية الاقتصادية، انه يتأثر بالوعاء الاجتماعي وبالتالي فإن سياساته يجب أن تأخذ في حسابها المتغيرات الاجتماعية والسكانية المختلفة التي تميز مجتمع ما عن مجتمع آخر، وعندما نذكر التعليم فإننا نجمل كل المراحل التعليمية ابتداء من دور الحضانة وانتهاء بالدراسات العليا، فهو استثمار في الانسان يمر بمراحل متصلة تتعاقب آثارها، ويؤكد علماء التربية والمتخصصون في ميادين التعليم

على ذلك التلازم بين التعليم من جهة والانتاج من جهة أخرى تأكيداً يدفعهم الى حد القول ان الثورة التكنولوجية ترتبط الى حد بعيد بالثورة التعليمية، ويتضمن العمل الاجتماعي في مجال التعليم جملة من المسائل أهمها ما يتعلق بسياسة القبول في المعاهد والجامعات، والتي يجب أن تستند الى حاجات النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة من جهة، وبالأطر الاجتماعية والقاعدة السكانية من جهة ثانية، فقد يرى المخطط مثلاً خفض السن الالزامية للتعليم وتقصير المراحل التعليمية في مجتمعات تبرز الحاجة فيها لاعداد متزايدة من الخريجين تحد منها موارد بشرية وقاعدة سكانية ضيقة، ومن تلك الشروط ايضا تحديد حاجات التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي، فاذا كان للتربية أهداف اقتصادية فان لها أهدافاً اجتماعية، وانسانية تتمثل في تكوين فكر إنساني معتمد على العلم وموجه نحو الخير والحق، فالتعليم وسيلة أساسية للتفاعل الاجتماعي وهو أيضا استثمار للطاقة البشرية التي تمثل أهم عناصر الانتاج، ومما لاشك فيه أن لتطور الخدمات التعليمية أثراً كبيراً في استقرار قوة العمل الوافدة وجذب المزيد منها، نظراً لارتباط هذه الخدمات بمستقبل أبنائهم، ومن هنا كان من أهم العوامل الأساسية في تحديد جهة الاستقرار والحركة للقوى العمالية الوافدة هو مستوى الخدمات التعليمية وتطورها، فبقدر ما تمنح الدولة خدماتها وتيسر انتساب أبناء الوافدين الى المدارس بقدر ما تساهم باستقرار قوة العمل الوافدة وانخراطها في المجتمع

وما ينطبق على التعليم ينطبق أيضا على التدريب المهني وتوفير

الخدمات الصحية، والترويحية والسكنية وغيرها من الأسس الاجتماعية الهامة لتنشيط العملية الاقتصادية، ان التنمية الاقتصادية لا تحقق أهدافها الكاملة الاّ اذا سايرتها تنمية في مجال الخدمات الاجتماعية تلبي حاجات الاقتصاد من العناصر الفنية المدربة وتخلق قاعدة متعلمة تستوعب التقدم الاقتصادي وتعمقه وتوفر خدمات تضمن الاستقرار النفسي والاجتماعي والصحي لأفراد المجتمع

ويتم توضيح الأساس الاجتماعي لعملية التنمية بدراسة للأنظمة القائمة في نواح عديدة منها

١ ـ النظم والمؤسسات الاجتماعية.

٢ ـ التربية والتعليم.

٣ ـ الصحة.

٤ ـ الترويح واستغلال أوقات الفراغ.

٦ ـ الوعي الاجتماعي والمشاركة الفعالة بالنشاطات الحيوية والأساسية

جـ ـ التصدي للعقبات الاجتماعية التي تحول دون عملية التنمية

هناك عقبات من نوع اجتماعي تحول دون تنفيذ عملية التنمية، ومن ذلك ما نجده في البيئة الاجتماعية، والعادات والتقاليد، والوظائف المختلفة للتركيبات الاجتماعية التقليدية فالبناء الاجتماعي الذي يعتمد على الترابط القوي داخل الوحدة الاجتماعية الذي يحد من التفاعل بين الوحدات الاجتماعية الأخرى، يقف عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ أن

عملية التنمية هذه تعتمد على التحرك والتغير والتفاعل الاجتماعي بين جميع أفراد المجتمع ومساهمتهم البناءة في رسم صورة المجتمع الحديث

ومن هنا تبرز مسئولية المخطط الاجتماعي أو المنظم والعامل في اطار التنمية الاجتماعية أن يعمل على تغيير تركيب هذه البنية الاجتماعية الموجودة ان أردنا الوصول الى أهدافنا المتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتم عملية التغيير هذه عن طريق التأثير على هذا النظام وتفتيته ومن ثم إيجاد نظام جديد لتلك البيئة يقوم مقام النظام السابق، بحيث يستجيب النظام الجديد لمتطلبات التغير الاجتماعي التي تعتبر أساساً لعملية التنمية.

وتتمثل العقبات الاجتماعية بمستويات متعددة، بعضها يتعلق بالتركيب الاجتماعي، وبعضها بالوظيفة الاجتماعية لذلك التركيب، والبعض في مستوى العلاقات الاجتماعية والظواهر والتقاليد، ومن تلك العقبات المتعددة والمتنوعة نذكر تركيب العائلة العربية في المرحلة التقليدية والتشتت السكاني، والتركيب الاجتماعي، وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية

فمن الملاحظ مثلاً في مجال تركيب العائلة العربية في المرحلة التقليدية، أن قوة التماسك على رباط الدم تكون أكثر ما تكون شدة عندما يقترب الفرد من مستوي وحدة القرابة الدموية وتقل كلما ابتعد عنه، واذا ما استخدمنا طريقة التبادل بين الحقوق والواجبات في

العلاقات الاجتماعية للتعبير عن المقولة السابقة خلصنا الى النتيجة التالية.

إن للفرد كل الحقوق، وعليه كل الالتزامات الموجودة في مستوى وحدة القرابة وما قبلها من وحدات أخرى، أي أن الفرد الذي ينتمي في القرابة الى البطن مثلاً تقع عليه كل الواجبات، ويتمتع بكل الحقوق الممنوحة في هذا المستوى وفي بقية مستويات القرابة (البطن، والعشيرة، والقبيلة) وهذا التسلسل في مستويات القرابة يتشكل دائما بالرجوع الى نسب الأب فهو الذي يحدد وجهة انتساب الأطفال، كما انه هو صاحب السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذه السلطة أعطته مكانة رفيعة في المنزل وخارجه على حد سواء، لقد كان الرجل عماد المجتمع العائلي في المرحلة التقليدية، ومحو النشاط الهام في المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

ويتضح أثر التماسك الاجتماعي أكثر ما يتضح في عنصري: «زواج القربى، أو الزواج الداخلي ورباط الدم»

إن هذا التركيب الممتد للعائلة يحد من الحراك الاجتماعي نتيجة التماسك والولاء الاجتماعي المحدود ضمن نطاق العائلة، فالانتقال من مكان الى آخر، مما قد تتطلبه عملية التنمية مقيد برغبة العائلة في وجودها في مكان معين معا.

ثم ان سلطة الأب تنسلخ على تحديد رغبات الابن في امتهان

مهنة قد لا تتناسب وامكانات الابناء ومؤهلاتهم، أو خطط التنمية الاقتصادية

إن المشاركة بأمور المجتمع وشئونه تتطلب التخلي عن تلك السلطة المطلقة الى علاقات ديمقراطية داخل المنزل وخارجه، وكذلك فإن الولاء الاجتماعي يفرض علاقات اجتماعية تتعدى نطاق العائلة الى نطاق المهنة وتوظيف أقرباء ربما كانوا غير مؤهلين لتلك الوظيفة، فيصبح الولاء العائلي هو الأساس في إيجاد الوظائف.

إن كل تلك العوامل تقف عقبة في طريق الحراك الاجتماعي وتنفيذ عملية التنمية الاقتصادية اذ انها ترتبط بنظام انتاجي يعتمد في غالبيته على نظام الرعي والزراعة، ولابد من تحليل تلك العناصر، ورسم صورة جديدة تتلاءم والواقع الجديد مما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية

إن هذا النسق من التحليل ينطبق أيضا على معظم العقبات الاجتماعية التي تقف عقبة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها انخفاض نسبة مساهمة المرأة العربية، بشكل عام، في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع الدخل والتخلخل السكاني وبعض الاتجاهات العامة نحو العمل والوقت.. وغيرها

ولعل التركيز على الموضوعات التالية يسهم في فهم وتحليل بعض العقبات الاجتماعية التي تقف في طريق التنمية:

١ ـ البنى والتراكيب الاجتماعية التي تقف في طريق التنمية (العائلة التقليدية، التركيب الاجتماعي الطبقي الحاد، التشتت السكاني وتركيبه وتوزيعه)

٢ ـ التفاعل الاجتماعي بين الوحدات الاجتماعية ضمن المدينة والريف وبينهما

٣ ـ بعض القيم التي تحد من الحراك الاجتماعي والحوافز الاجتماعية

٤ ـ مساهمة المرأة في العمل

٥ ـ ظواهر وعادات وتقاليد اجتماعية تؤثر في نمط العلاقات الاجتماعية.

د ـ حل المشكلات الاجتماعية الناشئة عن عدم التوازن بين التغير في البيئة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والقضاء على الظروف التي تؤدي الى الجريمة وانحراف الأحداث، وايجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تنشأ أثناء عملية التغيير الاجتماعي وبعدها، والعمل على تفادي تلك المشكلات، والتصدي لها قبل حدوثها، فالتغيير في البنية الاقتصادية قد تواكبه مشكلات اجتماعية ترتبط بنشاطات اقتصادية جديدة كارتفاع نسبة الجرائم وانحرافات الأحداث والطلاق وغير ذلك.

وقد أضحت مسائل التكيف الاجتماعي مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتلاحقة مما يثير قلق علماء النفس

والاجتماع معاً، اذ أنها تفرض أنماطاً من السلوك المتجدد المتطور، والتغيرات المستمرة في تلك الأنماط وقد تخلق اضطرابات تترك لمساتها على شخصية الانسان واستقراره النفسي والاجتماعي، وقد أوضحت الدراسات المتعددة من أيام ابن خلدون ان مسائل التغير الاجتماعي لها انعكاسات على أنماط السلوك المختلفة تمتد الى الجوانب السياسية والأخلاقية.

ومن أهم المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تنشأ عن عملية التغير السريع نذكر.

١ ـ تفكك الأسرة والطلاق

٢ ـ الجريمة

٣ ـ انحراف الأحداث

٤ ـ سوء التكيف الاجتماعي

٥ ـ انماط جديدة من الاستهلاك.

٦ ـ مسائل تلوث البيئة

هـ ـ رسم سياسات اجتماعية تضيق الهوة بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومعالجة مايسمى بالتخلف الحضاري. فالتقدم الاقتصادي كما هو معلوم يسير عادة بخطوات سريعة على خلاف التغير في العلاقات الاجتماعية الذي يحتاج الى وقت أرحب، فقد يكون من السهل انشاء مصنع في غضون عام أو أقل، غير أن تواجد قيم التصنيع، وما تحتاجه وما تحمله من سلوك اجتماعي لا يتوفر بمثل تلك السهولة في ذلك الزمن المحدود، ومثل تلك الظاهرة تؤدي الى

ايجاد مصنع حديث في بيئة اجتماعية تقليدية.

وهذا التخلف الاجتماعي يترك انعكاسه على النشاط الانتاجي في داخل المصنع مما يستلزم التصدي لمعالجة التناقضات التي تنشأ عن ذلك.

ومن أهم الموضوعات التي يمكن أن تبحث في هذا المجال:

١ ـ تكنولوجيا حديثة في مجتمع تقليدي
٢ ـ مسألة التخلف الحضاري
٣ ـ التقليد والتكنولوجيا والاحتكاك الحضاري
٤ ـ العلم والتكنولوجيا

هذا وتشكل المحاور الاجتماعية دليل بحث لموضوعات أخرى عديدة ومنها

١ ـ التحضـــــر

١ ـ التحضر ونمو الطبقة المتوسطة، النمو الحركي للطبقة المتوسطة ومدى قدرتها وتأثيرها في عملية التغير الاجتماعي
٢ ـ التحضر ونمو الطبقة العاملة
٣ ـ نمو المدن الكبرى والمشكلات السكانية والاجتماعية
٤ ـ العلاقات الاجتماعية بين المهاجرين الوافدين الى المدينة والسكان الحضريين

٢ ـ المؤشرات العملية لقياس التنمية الاجتماعية

١ ـ مؤشرات عملية في مجال التعليم
٢ ـ مؤشرات عملية في مجال الصحة
٣ ـ مؤشرات عملية في مجال الاستخدام والعمالة.
٤ ـ مؤشرات عملية في مجال التدريب.
٥ ـ مؤشرات عملية في مجال توزيع الدخل.
٦ ـ مؤشرات عملية في مجال المشاركة بالحياة السياسية والوعي الاجتماعي
٧ ـ رصد لبعض التحولات في القيم والاتجاهات الاجتماعية.

٣ ـ المجتمعات المعاصرة والمستحدثة

١ ـ عائدات النفط ودورها في عملية التحديث والنمو
٢ ـ المجتمعات المستخدمة في الريف، القرى النموذجية، وعمليات التهجير المرتبطة بانشاء السدود
٣ ـ المجتمعات المستحدثة في المدن، بيوت ذوي الدخل

ثانياً الأمن الاجتماعي ومسائل التغير

يتحقق التوازن عادة في إطار الاستراتيجية العامة للتنمية التي تتحول الى برامج من خلال المؤشرات النوعية ويصبح ضرورياً أن يرتبط أي مشروع اقتصادي مع الأهداف التنموية، وان تتوضح الأسس والمنطلقات التي يبنى عليها المشروع من أجل ربطه بالقطاع

الذي ينتمي اليه، وبالاهداف التنموية الكبرى التي تحكم مسار المجتمع بأكمله، ومن هذا المنطلق تصبح ترجمة الأهداف النوعية الى أهداف كمية وبالتالي الى برامج ومشاريع محددة، من أهم المسائل التي ترمي اليها الخطط الوطنية بلوغا الى مرحلة متقدمة تسير فيها حركة التنمية بشكل مستمر ومتوازن.

واستناداً الى ذلك برزت أهمية المؤسسات التربوية بالاضافة الى العائلة في مضمار تنشئة الطفل، فأصبحت المدرسة مثلاً مؤسسة اجتماعية تتدخل بشكل مباشر وفعّال في عملية تكيف الطفل مع عالمه الخارجي، ومما لاشك فيه ان المدرسة سوف تأخذ مجالا أوسع في تحمل مسئولية تربية الأطفال، مما يمكن العائلة من اشباع الحاجات النفسية والعاطفية للطفل بصورة أكبر.

وتتأكد أهمية المؤسسات التعليمية والرسمية في عملية التنشئة مع تزايد دخول المرأة ميدان العمل وانخراطها في أمور المجتمع، الأمر الذي يحتم عليها البقاء خارج منزلها لفترة طويلة، وهنا تغدو الحاجة ملحة الى تطوير وظيفة المدرسة بحيث تسهم باستثمار أوقات الفراغ الى جانب وظيفتها التربوية كأن تصبح ساحات المدارس وملاعبها ميدان تجمعاتهم وممارسة هواياتهم تحت اشراف مختصين أثناء الاجازات الطويلة والقصيرة

وما يتمم وظيفة المدرسة والمنزل انشاء نواد للأطفال وساحات شعبية ومتنزهات عامة توفر لهم المتعة والبهجة والفائدة وتبعد عنهم الملل والضجر والأذى الذي يلحق بهم من جراء انتشارهم في شوارع

المدينة، ولعل دور الحضانة ورياض الأطفال من أهم المؤسسات الاجتماعية التي ترعى الأطفال، وتغرس فيهم القيم الاجتماعية الجديدة منذ نعومة اظفارهم وتعدهم لأن يكونوا في المستقبل شبابا أصحاء جسمياً وعقلياً

وتتعدى أهمية دور الحضانة تنشئة الأطفال لتكون جزءاً من عملية الانتاج نفسها فهي توفر المناخ الملائم لعمل المرأة الذي يعتبر قوة اضافية تدفع عملية التقدم الى الأمام، فقد تبين في دراستنا الميدانية حول العائلة العربية ووظائفها أن كثرة عدد الأطفال في المنزل مع عدم توفر تلك المؤسسات الحيوية، وغياب من يرعاهم في حال ذهاب المرأة للعمل، وانتشار الأسر المحددة، كل ذلك يشكل عقبة في طريق عمل المرأة، واذا كانت الحاجة ماسة الى قيام العديد من دور الحضانة فان هذا لا يعني انشاؤها بصورة عشوائية، بل لابد من اجراء دراسات اجتماعية لمعرفة حاجات المجتمع منها وتعيين أماكن توزعها الجغرافي والاجتماعي.

ان احتضان المؤسسات الاجتماعية لتلك التغيرات وسن القوانين المناسبة لها يؤكدها ويعمق من وجودها، ويدفع التغير باتجاه التقدم وتنشئة الأجيال التي تبني المجتمع العصري، اذ يقع على عاتق الدولة واجب حماية وتنمية واسعاد الأسرة من خلال التشريعات والنظم والقوانين التي تعنيها باعتبارها نواة المجتمع والبيئة الطبيعية لنمو الأفراد.

فالعلاقة بين الأسرة والأمة علاقة وظيفية وعضوية، والوقفة

عند العلاقة بين الأسرة والأمة من جهة وواجب الدولة نحو الأسرة وحمايتها من جهة ثانية يعتبر من أهم ما يجب أن يعنى به الباحثون في هذه المرحلة لابراز بعض النقاط التي باتت تختلط على كثير من المفكرين والعلماء، فعلى المستوى التحليلي تتميز الأسرة كخلية بتركيب وبنية ووظيفة، ومن هنا فان نشاط الخلية في تلك المستويات التنظيمية يؤثر الى حد بعيد بأركان الأمة، أما على المستوي التطبيقي العملي، فإن العناية بالأسرة تشكل منطلقاً لازدهار الأمة وعلو نشأتها

هذا وقد اعتمدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية استراتيجية للعمل الاجتماعي العربي والأسرة، تتمثل في الجهود الفكرية العربية لتحديد المسار الأمثل وتوضيح معالم الطريق الرئيسية للعمل الاجتماعي الذي يعتبر مكوناً من مكونات التنمية الاجتماعية ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وقد تحددت ركائز استراتيجية العمل الاجتماعي في نطاق الأسرة انطلاقاً من نصوص ميثاق العمل الاجتماعي، حيث تضمنت ضرورة الاهتمام بالأسرة وتأمين حمايتها لتمكينها من الاضطلاع بمسئوليتها في المجتمع وشملت الاستراتيجية جملة من المنطلقات الاساسية للعمل الاجتماعي في اطار التنمية ودعم الأدوار التربوية التي تقوم بها الأسرة والمنظمات الأهلية أو الجماهيرية في تكوين الفرد على أساس من القيم ومقومات المواطنة الايجابية.

كما اهتمت ايضا بمشكلات الأسرة المفككة ودعت الى العمل

على مواجهة تلك المشكلات، وتدريب الأسرة الفقيرة على مهارات انتاجية تمكنها من العيش الكريم، وحثت على اصدار التشريعات لحماية الأسرة وتنظيم العلاقات بين أفرادها، وانشاء مؤسسات لرعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية

ويعد انحلال الحياة الاجتماعية وتفكك الروابط القائمة بين الناس من ابرز العوامل التي تؤثر في حياتهم وأمنهم النفسي والاجتماعي، وتشكل الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع إطارا أرحب لتلك الروابط.

فالركائز التي تبنى عليها الحياة الاجتماعية هي التي تضمن عدم انحلال الروابط وضعفها، ولابد من التمييز ما بين التحديات التي تطرحها الحياة الاجتماعية وبين المشكلات التي تعاني منها الأسرة، ومن ضمنها ما يحدث من انحلال واختلالات، فالتحديات لا تفرز مشكلات أو انحلال، وانما تنبع المشكلات من عدم مواءمة أساليب الاستجابة على تلك التحديات للأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها أو الحاجات التي تسعى اليها

كما يتضح الفصل بين التحديات والمشكلات عند وضع أساليب مواجهة المجتمع للتحديات ضمن اطار التغير الاجتماعي، فان كانت الأساليب متسقة مع الاتجاهات الرئيسية للتغير أضحت سليمة، والاّ فهي في نطاق الظواهر المعتلة التي تسبب ارباكات ومشكلات وانحلالات، حيث تفرز مسائل التغير الاجتماعي تحديات قد تنقلب الى مشكلات إن لم يتم وضع استراتيجية مناسبة

لاستيعابها، فعمل المرأة على سبيل المثال في المجتمعات التقليدية الزراعية لا يفرز إشكالات في الأسرة لارتباطه ببنية الأسرة ووظائفها، وكذلك لا يشكل عمل المرأة في المجتمعات المعاصرة مشكلة في حد ذاته وانما يكمن الاشكال في المواءمة بينه وبين بناء الأسرة ووظائفها والعلاقة القائمة ضمنها، وفي هذا النطاق تشير معظم الدراسات والاتجاهات الى الاشكالات التي ترتبط بعمل المرأة في المدينة دون أن نسمع صدى لها حول عملها في الريف والبادية، ولعل الاجابة على هذه النقطة الجوهرية بالذات تكمن في أن معارضة أو تأكيد عمل المرأة مرتبط بمدى مواءمته لخصائصها والآثار الأسرية التي تنجم عنه

ان خروج المرأة للعمل وانخراطها بمؤسسات اجتماعية واقتصادية عصرية متباينة يحدث تحديات أمام الأسرة، باعتباره نشاطاً يتم خارج رحاب الأسرة وعلى حساب بعض الوظائف والعلاقات التقليدية، والاستجابة لذلك التحدي تتم من خلال تحليل الموازنة بين اتجاه وتواتر نمط التغيرات الاقتصادية من ناحية والعلاقات والوظائف الأساسية للأسرة من ناحية أخرى.

واستناداً لذلك التحليل يتم اعتماد خطط وطنية تهدف الى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وتغيير في البنية الأساسية للمجتمع، وفي العلاقات الاجتماعية التي تنظم علاقة الأفراد بعضهم بالبعض الآخر، وعلاقتهم بالمجتمع ومؤسساته المختلفة، اذ تعمد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها الى صياغة أهداف محددة،

تعمل على تحقيقها من خلال التوجهات العملية التي تعتمدها في تنفيذ برامجها، وتسخر المؤسسات في سبيل ذلك جملة من الامكانات الماديةوالبشرية، في اطار ما يعرف بادارة التنمية على مستوى المشروع التي تبغي تحقيق التوازن بين الامكانات البشرية والمادية بحيث تتواءم مع الأهداف الاجتماعية، وتسهم التوجهات العملية والتطبيقية في خدمة تلك الأهداف طبقا للامكانات المتوفرة والتوجهات القائمة.

ثالثاً: اتجاهات التخطيط في القطاع الأمني

تواجه الدول التي تتبنى سياسات أمنية وتنموية رشيدة مشكلات من نوع خاص، بعضها يتأتى عن توجهها نحو حرق المراحل، والبعض الآخر يرتبط بالمسار الاجتماعي الذي تخطه لبلوغ أهدافها، والاستعراض السريع للمسارات التنموية والأمنية التي تنتهجها الدول التي تبغى تحولاً جذرياً في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية مما يشير الى تعدد تلك المسارات وتميزها في كثير من الأحيان، مما يجعل الكلام من مسار واحد تتبناه الدول النامية أمراً لا ينسجم والواقع وبتعدد تلك المسارات واتساع أبعاد المشكلات الاجتماعية وتنوعها يصبح مجال السياسة الامنية مرتبطاً بتلك الظروف والأوضاع والمسارات، ونستطيع أن نحدد بشكل عام توجهات أساسية لمسارات الأمن الاجتماعي، نجد انها تتوافق مع التوجهات الرئيسية للتحول الاجتماعي، وهي تضيف أبعاداً جديدة لمفهوم الأمن المعاصر، بما يطوعه لكي يتلاءم والحاجات المتميزة ومع طبيعة المشكلات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية وتتوزع تلك

الاتجاهات في ثلاثة محاور:

المحور الأول تنموي، تتجه فيه مسائل الأمن الاجتماعي في مسار يرتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، ويهدف الى معالجة المسائل المتعلقة بالأمن في اطار الجهود التنموية.
المحور الثاني: محور وقائي يهدف الى منع وقوع المشكلات أو الخلل أو الأزمات، فالسياسة المرتبطة بهذا المحور تهدف الى دفع وقوع المشكلات قبل حدوثها تمشيا مع المثل الشائع (درهم وقاية خير من قنطار علاج)
المحور الثالث: يرتبط بعلاج مشكلات وأزمات تعود أسبابها الى مراحل تاريخية سابقة والى ظروف التخلف والجهل، التي لا يتم علاجها من خلال مشروعات تنموية تتجه نحو المستقبل البعيد، فالعلاج هنا لمشكلات راهنة يكون بعدها الزماني في الماضي، وبعدها الآخر يكون مرتبطاً بطبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

أ ـ الاتجاه التنموي.

تتلازم في هذا الاتجاه مسارات مفهوم الأمن الاجتماعي مع التوجهات التنموية، حيث نجد أن مسألة الأمن قد اتجهت لتدعيم وتعميق عملية التغيير الاجتماعي، والتحول في الأطر الاقتصادية والاجتماعية العامة، فلم يعد المجال مقتصراً على حل المشكلات الرئيسية الناجمة عن عدم التكيف مع البيئة الاقتصادية بغية معالجتها في نطاق المنظومة الاجتماعية، بل تعدى ذلك الى مجالات تربط بين مفهوم الأمن الاجتماعي وبين قضايا التنمية الشاملة، وتشخيص

المشكلات الناجمة عن الخلل الاجتماعي

وفي ظل هذا المفهوم، امتدت الرسالة الأمنية لتشمل مجموعة المسائل المتعلقة بالبنى والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كافة، فهو يهدف الى التخطيط على مستوى القطاعات الاجتماعية والاقتصادية لدعم مسار الأمن الاجتماعي والتنمية الاجتماعية بالآن ذاته

وتستمد أطر العمل في نطاق الأمن الاجتماعي بهذا الفهم من أطر التنمية الشاملة وتتحدد مجالاتها أيضا في نطاق الأدوار والنشاطات الاجتماعية المتعددة للأفراد، ان الأمن الاجتماعي كما نفهمه هو فلسفة اجتماعية تستمد معطياتها من النظرية الاجتماعية العامة، وتعتمد في تحليلها للواقع الاجتماعي على اسس البحث العلمي وطرائقه، وتتحدد أهدافها بإطار التنمية الشاملة وتعنى بذلك النسيج من العلاقات الاجتماعية التي تتولد نتيجة تفاعل الأفراد في نطاق البيئة الاجتماعية وتفاعلهم مع البيئة المادية المستحدثة

ويتجه مفهوم الأمن الاجتماعي من هذا المنظور نحو بناء أطر المجتمع بما يتناسب مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويهدف الى رسم سياسات تطمح الى اشباع حاجات الأفراد المختلفة وتشتمل على ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجه التقدم وتلك التي تنبع من ظروف التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتجددة، وذلك ضمن خطة عامة وشاملة ترتبط بسياسة الأمن الاجتماعي من جهة، واستراتيجية التنمية من جهة أخرى.

ب ـ الاتجاه الوقائي:

يشمل الاتجاه الوقائي للأمن الاجتماعي كل الجهود التي ترصد بغية حماية المواطنين والأسر والجماعات قدر المستطاع من احتمال الوقوع في مشكلات أو أزمات، ووقايتهم من الاصابات والحوادث والأمراض وغير ذلك، من المسائل والقضايا التي يمكن أن تعترضهم وتعيقهم عن مواصلة حياتهم وعطائهم أو القيام بأدوارهم الاجتماعية على الوجه الأفضل، وتتكامل الجهود والخدمات الوقائية مع الخدمات المبذولة في علاج المشكلات العامة والجماعية التي تعترض فئات الشعب، وقد اتضح أن كثيراً من المشكلات والمسائل والأزمات تتجدد ويتكرر حدوثها مرات بعد مرات، الأمر الذي يستلزم أن تدرس العوامل والمتغيرات التي تتولد عنها تلك المشكلات بغية التوجه الى معالجة تلك العوامل والحد من آثارها ومجابهتها بشكل جذري وفعَّال يقضي من تسببها في احداث المشكلات أو الأزمات الجديدة في المستقبل قد المستطاع أو يحد من حدوثها

ويتميز الاتجاه الوقائي لمفهوم الأمن في تركيز الجهود لحصر العوامل والأسباب التي تتدخل في توليد وتكرار حدوث المشكلات والأزمات، والتوجه الى اتخاذ التدابير والاجراءات الممكنة التي تمنع تلك العوامل والأسباب من الاستمرار في التأثير واتخاذ الاحتياطات الكفيلة لمنع وقوف مثل تلك الأزمات مجددا، أو التخفيف من آثارها ونتائجها ومنعكساتها، وذلك بالاستعداد لمواجهتها والتصدي لها، ويشمل هذا الاتجاه أيضا المجالات المادية التي تتَعلق بمسائل الأمن

الاجتماعي، بما في ذلك حال المجرمين والمسجونين، وتتركز الخدمات في هذا المجال في حصر عوامل الجريمة النفسية منها والصحية والاجتماعية والاقتصادية، ثم التوجه الى اتخاذ الاجراءات التي تحول دون حدوث هذه الأشكال من الجريمة

وفي مجال القطاع العمالي، تتجه مسائل الأمن لمنع حدوث اصابات العمل والحوادث باتخاذ التدابير الاحتياطية والأمنية اللازمة لدفع أخطار الحوادث والاصابات، بالاضافة الى الخدمات التي تبذل في اطار حماية فئات العمال وتأمينهم ضد الاصابة والعجز والخدمات التي تقدم الى المسجونين والمفرج عنهم بغية تأهيلهم والحد من المشكلات التي تواجههم وغيرها من المجالات الاجتماعية الأخرى التي تتمثل في اتخاذ اجراءات الضمان الاجتماعي وسن قوانين التأمينات الاجتماعية، واتخاذ الاجراءات والتخطيط لدفع حوادث الاصابات والأزمات والحوادث والأوبئة التي يمكن أن تصيب المواطنين وذلك بتخطيط الخدمات الصحية الوقائية كتوفير اللقاحات والأمصال الواقية والاهتمام بتخطيط المشروعات والمرافق العامة، وتخطيط المدن بشكل يكفل سلامة المواطنين، ويضمن لهم أن يقوموا بأدوارهم ووظائفهم الاجتماعية دون أن يعيقهم عن أدائها أي عائق صحي أو نفسي أو اجتماعي

وفي هذا الاطار يتجه المتخصصون في المسائل الأمنية نحو توضيح العوامل الاجتماعية التي تسبب في حدوث الجرائم والمخالفات لأن الجريمة ميدان يجب أن تتوفر لدراسته دراسة علمية

الاختصاصات العلمية المتعددة، النفسية منها والاجتماعية والقضائية والأمنية، فتتكامل هذه الجوانب فيما بينها فكل منها يكشف عن نتائج تسهم الى حد بعيد في ضبط الجريمة والاقلال من نسبة تواترها وحدوثها في المجتمع مما يوفر على المجتمع والدولة الكثير من الطاقات والامكانات المادية والبشرية، وطبيعي أن دراسة ظاهرة الانحراف تتطلب التعرف على واقعها الميداني ولكن ذلك الواقع لا يمكن أن يفهم الّا اذا وضع في اطاره التحليلي الصحيح ونعني بذلك ربطها بتطور المجتمع في مراحله التاريخية المتلاحقة من حيث نسبة تواترها وردود أفعال المجتمع بالنسبة لها (أي ظاهرة الجريمة والعقاب في المجتمع).

جـ ـ الاتجاه العلاجي:

يتميز الاتجاه العلاجي المعاصر في توجهه نحو المشكلات التي تواجه مجتمعات الدول التي تتبنى السياسات التنموية توجهاً خاصاً يضيف الى الاتجاهات السابقة أبعاداً جديدة في مفهومه وإطاره وأسلوب أدائه، حيث تتجه الخدمات باطاره في محورين رئيسيين يتم من خلالهما معالجة الأوضاع وحل المشكلات حلولاً تتواءم مع طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع من جهة أخرى.

فالمحور الأول يتجه الى حل المشكلات الخاصة والأوضاع الناجمة من سرعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة من تفاعل الظروف الاجتماعية والتاريخية، حلاً عاماً وشاملاً يتم تحقيقه

من خلال الخطط والبرامج والمشروعات التي تتولى الدول والسياسات التخطيطية رسمها وتنفيذها لمجابهة كل ما يمكن أن يعترض مسيرة التقدم والبناء، بحيث يتجه النشاط الأمني الى حل ومعالجة القضايا والمسائل التي تعاني منها فئات الشعب، والتي تهم جموع المواطنين وتمس مصالحهم، حلا جماعيا يحيط بأبعاد تلك المشكلات ويبادر الى معالجة ما يستجد منها بمبادرات وحلول عامة راهنة دون ارجاء ذلك الى المخططات أو البرامج التنموية ذات المدى المستقبلي البعيد.

أما المحور الثاني الذي يتميز به الاتجاه العلاجي المعاصر فهو يتمثل في التوجه الى حل بعض المشكلات الفردية والقضايا الخاصة التي لم تستطع البرامج والحلول الجماعية العامة من وضع حلول ناجحة لها، فقد يحدث أحيانا أن تتولد بعض المشكلات والمسائل الخاصة نتيجة ظروف وأوضاع معينة فتحتاج الى معالجة من طبيعة محددة أو خدمات خاصة أو اضافية ويبرز هنا دور الأخصائي الاجتماعي الذي يضطلع بمهمة تقديم الخدمات ومعالجة تلك المسائل الفردية والخاصة عن طريق اقتراح سياسات وبرامج تنفيذية تعمل على ايصال الخدمات الرسمية لتلك الحالات عن طريق المنظمات والمؤسسات الرسمية، وتقديم الارشاد والمساعدات الاجتماعية والنفسية التي من شأنها أن تعيد الأفراد الى البوتقة الاجتماعية، وتعينهم على مجابهة أوضاعهم ومتابعة حياتهم بشكل سوي وناجح، ولهذا كانت الخدمات الأمنية في هذا المحور تقتصر على حل ومعالجة بعض المشكلات التي تتولد في اطار المجتمع من خلال حلول جزئية تتجه نحو الفرد دون أن تتعدى ذلك الى البيئة

الاجتماعية التي ولدت الظروف الداعية والمسببة للمشكلة التي يعاني منها الفرد.

وانطلاقا مما سبق. يتضح أن أهم ما يميز الاطار المعاصر للاتجاه العلاجي هو جمع وتكامل الخدمات الرسمية، العامة منها والخاصة وتسخيرها لمعالجة المشكلات المتجددة والملحة التي تواجه فئات الشعب والتي تستلزم تركيز ومضاعفة الجهود والتصدي لها في سبيل ضمان سير عمليات التنمية بالوجهة الصحيحة.

رابعاً: الاستراتيجية المنهجية الفنية للتخطيط في القطاع الأمني:

أ ـ الأصول النظرية

تستلزم دراسة مسائل التنمية الاجتماعية والأمن الاجتماعي التمييز بين مفهوم التنمية كفلسفة واطار وتوجهات، وبين المؤسسات التي تعمل على تنفيذ تلك السياسات المنبثقة عن مفهوم التنمية كفلسفة، والتنمية كموقف اجتماعي وسياسي وحضاري لابد وان يتجه نحو تغير الأطر الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الأهداف التنموية، بالاضافة الى حل المشكلات الاجتماعية، وقد عبرنا عن ذلك بمحاور اجتماعية شملت الأسس الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا، ضمن توجه يرفض أن يرى في المسائل الأمنية مجالاً يلهث وراء حل المشكلات الاجتماعية دون أن يتعدى ذلك الى طرح الأسس الاجتماعية الكفيلة بتغير البنى الاقتصادية، بمستوى القطاعات الخدمية والاقتصادية والخدمات الانتاجية، فالأمن

الاجتماعي من منظورنا، يستطيع كفلسفة وكتوجهات أن يسهم في حل المشكلات الاجتماعية التي تنجم عن التحولات والتبدلات التي تشهدها معظم الأقطار العربية، كما انه يستطيع بالاضافة الى ذلك أن يتنبأ بأنماط من المشكلات الاجتماعية فتضع الحلول الناجعة لها قبل وقوعها، وذلك ما عبرنا عنه بالاتجاه الوقائي لمفهوم الأمن الاجتماعي ناهيك عن جوانب تنموية يسهم فيها العامل الاجتماعي بانجازات عديدة بمستوى القرية والمصنع والمدرسة والعائلة.

هذا من حيث ملاءمة مفهوم الأمن الاجتماعي في الاستجابة لحل المشكلات الاجتماعية كفلسفة وتوجهات، أما بالنسبة الى تقويم واقع المؤسسات العاملة في القطاع الأمني، ومدى كفايتها وملاءمتها في الاستجابة لحل المشكلات الاجتماعية فان ذلك يستلزم دراسة اعداد وتوزعات المؤسسات حسب النشاطات والمناطق الجغرافية، وتقويم مستوى الأداء ونوع الخدمات المتوفرة في تلك المؤسسات وقدرتها على استيعاب اعداد الفئات التي تحتاج الى تلك الخدمات، كما أن دراسة الملاءمة تستوجب التعرف على الأهداف التي تنشدها تلك المؤسسات وواقع الخدمات فيها وسبل ايصالها الى مستحقيها.

وواضح أن تنفيذ هذا البرنامج يحتاج الى تضافر وتكامل جهود عدد من مؤسسات البحث العلمي لتتمكن من الوصول الى تقويم صحيح لواقع المؤسسات العاملة في هذا المضمار، ومدى ملاءمتها في حل ما يطرح عليها من مشكلات.

إن مسائل التنمية الاجتماعية ومحاورها وما يتفرع عنها من

عناصر رئيسية في الأمية والرعاية الاجتماعية للمنحرفين لا تنفصم عن مسائل التنمية الشاملة بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية.

فالتنمية مسار متكامل في المجالات كلها وموقف المجتمع من المنحرفين هو موقف حضاري وتنموي في آن واحد، لذلك نرى بأن الإطار التحليلي الذي لابد أن ننطلق منه لفهم الانحراف، والتكيف يتحدد بتلك النظرة الجديدة هو مسائل الرعاية الاجتماعية والأمنية للمنحرفين معتمدين في ذلك على أسس البحث العلمي المنهجي وملتزمين بالاطار التنموي الشامل المعتمد على تخطيط شبكي يعالج الخلايا الاقتصادية والاجتماعية كلها، ولعله واضح منذ البداية اتجاه تحليلنا لمسائل التنمية الاجتماعية والأمن والذي يرفض أن يقصر ذلك المفهوم على علاج المشكلات الفردية، أو تلك التي ترى فيه مجالات لمعالجة الانحراف وعدم التكيف دون أن يقفز الى تحليل أسبابها في المجتمع ومؤسساته

من هذا المنطلق ترتبط وحدتنا في التحليل بذلك المفهوم كما أن اطلالتنا على مسائل الانحراف من منظار الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالمنحرف والبيئة المؤسسية التي ترعى نشاطه وتعمل على تأهيله باتت ضرورية.

إن الاطار التحليلي هو الذي يحدد الوجهة التي يتعين على الباحث أن يسير حسبها فيتفاعل مع وحدة التحليل ومنهجه في البحث بشكل عام.

ويمكن استناداً الى الأطر التحليلية التي عرضناها في هذه المحاضرة أن نخلص الى بعض الخصائص العابرة لواقع المسائل الأمنية، ولعل من أبرز تلك الخصائص عدم وضوح فلسفة خاصة بها في كثير من المجتمعات وغيابها في مجتمعات أخرى، ناهيك عن تعثر الجهود التي تبني سياسة التنمية الاجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المسائل الأمنية وخاصة على مستوى الوطن العربي علماً بأن جهود حثيثة تبذل في هذا النطاق.

من هنا فإننا نعتقد بأن الشرط الضروري للنهوض بواقع التنمية والأمن الاجتماعي والرعاية الاجتماعية للمنحرفين والمفرج عنهم والمؤسسات العاملة في المجال الأمني بشكل عام وفي الوطن العربي بشكل خاص يتمثل في تواجد فلسفة للتنمية الاجتماعية تربط بين مفهوم الأمن وبين التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تتم فيه استناداً الى محاور رئيسية في التنمية الاجتماعية توضح الأساس الاجتماعي لعملية التنمية وتحدد مسارها، وتبين العقبات التي تحول دون تحقيق أبعادها، وتشخص المشكلات الاجتماعية التي قد تتواكب معها، ولاسيما في مرحلة عدم الاتساق والتوازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي

واذا كانت الفلسفة الواضحة بمحاورها السابقة تشكل شرط الضرورة للنهوض بواقع التنمية الاجتماعية ومؤسساتها فان الشرط المتمم له يكمن في تبني مناهج في البحث والتحليل تتسق مفاهيمها ومعطيات المجتمع العربي

ان النهوض بواقع التنمية ومؤسساتها يجب أن يتجه نحو تشخيص المشكلات الاجتماعية تشخيصا يستند الى أسس البحث العلمي السليم، بما يمكن من تشكيل نماذج وأنماط بمستوى النظرية الاجتماعية تنسلخ منها مفاهيم ومؤشرات تتواءم ومعطيات المجتمع

من هذه النقطة بالذات تبرز أهمية تصميم نماذج جديدة لفهم مسائل الأمن الاجتماعي، تربط مابين النظرية والواقع بسلسلة من الخطوات المنهجية تستطيع من خلالها فهم المشكلات والمسائل الاجتماعية فهماً سليماً

ولعل في تحدد النماذج المنهجية وامتحانها في بحوث الأمن الاجتماعي ما يسمح بتطوير مناهج البحث وأدواته واستخلاص النموذج الأنسب والأفضل لتشخيص الواقع الاجتماعي ومعرفة أبعاده بصورة دقيقة

غير أن أهمية الدراسات الاجتماعية لا تكمن في مساهمتها بإبراز النموذج النظري الأمثل لتشخيص الواقع الاجتماعي فحسب، وانما في بلورة النتائج المستمدة من تلك الدراسات بشكل اقتراحات عملية أيضا، تلك الاقتراحات التي تمكن المخطط والمنفذ من وضع البرامج التنفيذية لتحويل الأهداف النوعية الى برامج محددة تستخدم لتحسين ورفع مستوى الجماهير العاملة وأوضاعها المعيشية

ب ـ الأسس المنهجية للدراسات العلمية:

تطرح الدراسات الاجتماعية منذ سنوات عديدة مسألة منهجية

هامة، وقف عندها علم الاجتماع المعاصر وقفة طويلة، تلك هي محاولة الربط بين ما نعلمه عن المجتمع، وما نشكله من معارف اجتماعية علمية تبدو أنها تعكس حقيقة الظواهر الاجتماعية، ثم يبدو من خلال مسيرة البحث العلمي أن ما نعلمه عن حقيقة الظواهر لا يعكس في الواقع طبيعتها الرئيسية فتتولد لدينا معارف جديدة تحل محل المعارف السابقة، ومانذكره ينطبق على مجالات في المعرفة تتعدى نطاق العلوم الاجتماعية، فالحقيقة المطلقة كانت ولاتزال هدفاً نهائياً للعالم يبتعد أو يقترب منها حسب ما يتوفر لديه من سلاح علمي يضيء به طريقه المظلم في البحث عن الظواهر الطبيعية والاجتماعية، ومن هذه النقطة بالذات تبرز فكرة تطويع أدوات البحث الاجتماعي لدراسة مسائل الأمن الاجتماعي لتشابكها مع مسائل التنمية الاجتماعية في أكثر من جانب فهي مدخل لفهم الموقف الاجتماعي بمسألة تضاربت الآراء والنظريات الاجتماعية عبر العصور

وبذلك تبرز أهمية تصميم نموذج جديد لبحوث الامن الاجتماعي يربط بين النظرية والواقع بسلسلة من الخطوات المنهجية، ليحوي مسائل عديدة لعل من أبرزها الربط مابين موضوع الدراسة وبين التعاريف الأولية والاجرائية له، ولا يخفى ما لهذا من أهمية كبرى في تمييز الظاهرة المدروسة عن غيرها من بقية الظواهر، وتعيين الخصائص الأولية لها بشكل يسمح بقياسها والتعرف على واقعها من خلال التحليل الاجرائي لها، كما ربطنا بين التعاريف الاجرائية وبين سلسلة الخطوات المنهجية التي تلي تحديد موضوع الدراسة، وبصفة خاصة بوحدة التحليل والأسئلة المشكلة للاستمارة، فأهمية التعريف

الاجرائي تكمن أساساً في كونه حلقة رئيسية تربط ما بين التجريد وبين الواقع المحسوس، ويتوضح ذلك التداخل مابين وحدة التحليل والتعريف الاجرائي من خلال أهمية وجود نسق متكامل في نطاق المنظومة العلمية مابين وحدات التحليل التي يمكن ان تستخدم للدلالة على أكثر من معنى اجتماعي، والتعريف الاجرائي الذي يحدد المعنى الأساسي لتلك الوحدة المعتمدة في البحث الواحد.

ويتعمق الترابط مابين وحدة التحليل وبين التعريف الاجرائي من خلال العلاقة الوثيقة بين الافتراض والتعريف الاجرائي، فتحديد دلالة الافتراض اجرائياً تمكن من ضبطه بدقة وتعطي القدرة على قياسه، وهذا التشابك مابين التعريف الاجرائي وكل من الافتراضات ووحدة التحليل يتبلور بتحديد صيغة ومعنى الأسئلة التي تطرح في الاستمارة مما يساعد على تحديد الواقع الرئيسي لأفراد العينة ضمن الفئات الاحصائية التي تصنف البيانات على أساسها

وتعد وحدة التحليل الدعامة الأساسية التي تحدد اطار فهم الباحث للمجتمع والمنظور الذي يدرك من خلاله حقيقة الظواهر الاجتماعية، ويمكن أن يؤدي النقص أو الخطأ بتحديدها بدقة وبشكل ملائم لموضوع الدراسة الى فهم ناقص ومشوه للظواهر المدروسة، وبالتالي للمجتمع الذي نطل عليه من هذه الظواهر، والاعتماد على أكثر من وحدة تحليل في فهم الظواهر والنظم الاجتماعية أمر ممكن وصحيح، الاّ أنه يتطلب قدرةعلمية مرتفعة ومهارة عالية في التحليل الإجتماعي، تمكن الباحث من اختيار الوحدات المناسبة والملائمة لدراسة المجتمع والحياة الاجتماعية،

وتساعده في الالتزام بتلك الوحدات التي اعتمدها منذ بداية بحثه وحتى نهايته، التزاماً يجنبه الانتقال العشوائي الذي يمكن أن يقع فيه عند تصميم النتائج من وحدة تحليلية الى وحدة أخرى بشكل تلقائي، ويعد اختيار وحدة التحليل من أهم المسائل التي يجب على الباحث أن يعنى بها لتشابكها من خطوات البحث الاجتماعي الميداني كلها، ويتضح هذا التشابك من كونها الينبوع الذي يستخلص منه الباحث افتراضاته ليروي بها نسخ التحليل الاجتماعي، وتكمن أهمية الافتراضات في كونها المنطلق الأساسي الذي يوجه سير البحث العلمي، ويساعد في ترتيب الحقائق وتصنيفها بشكل منطقي

ويستوجب التحقق من صحة الافتراض الربط بين عناصره وبين الأسئلة المطروحة في الاستمارة، والتي ترتبط بالمنطلقات النظرية، وملاصقته للواقع المادي في الآن ذاته، وتشكل أحد العناصر الرئيسية في تكوين النموذج النظري، انها الصورة الشعاعية التي توضح معالم الواقع، وما على الباحث الاجتماعي الّا أن يستخلص منها معينه النظري، من خلال ما يتمتع به من أطر تحليلية ترتبط صعوداً أو هبوطاً بالنموذج النظري من خلال خطوات منهجية، وهنا في نطاق الاستمارة تتم عملية التفاعل مابين النظرية وبين الواقع، فهي بالتشبيه الحويصلات الرئوية الدقيقة التي تتم فيها عملية تفاعل النظرية مع الواقع من خلال روح البحث العلمي، وهي ذلك الأكسير الذي يمد البحث العلمي بأسباب التجدد والحياة

على أن الشيء البارز والهام في نطاق المنهج هو ما يتمثل في

قواعد التحليل الاجتماعي التي تربط مابين الرقم الاحصائي والواقع الاجتماعي بسلسلة من الخطوات المتلاحقة والمتداخلة في آن واحد، والتي تتحدد بالدراسة الاحصائية للجداول التي تصمم حسب المتغيرات الرئيسية المرتبطة بالافتراضات المسيرة للبحث، فالرقم الاحصائي كما هو معلوم عجينة تتشكل بيد الباحث حسب القوالب الاجتماعية التي تتحدد بالأطر النظرية لذلك كان لابد من الربط بين اللغة الاحصائية والوعاء الاجتماعي في التحليل.

كما تعد التعاريف الاجرائية من الحلقات الرئيسية التي تربط بين اللغة الاحصائية واللغة الاجتماعية فهي تتأثر بوحدات التحليل أو المعاينة المستخدمة في البحث وتلك مسألة ترتبط بالفلسفة السياسية والاجتماعية، كما أنها ترتبط من جانب آخر بالواقع المادي الذي سوف يعبر عن نفسه بأرقام احصائيةتتجسد في تلك التعاريف.

إن التحليل الاجتماعي للأرقام الاحصائية المستنبطة من الواقع يجب أن يأخذ في اعتباره الأطر النظرية المحددة لتلك الأرقام ويعطيها دلالات اجتماعية توضح معنى الترابط بين الرموز والأرقام الاحصائية فاذا كانت لغة الاحصاء وقواعده تعطي الدقة والوضوح للواقع الكيفي، فان لغة التحليل الاجتماعي تعيد الى تلك اللغة حياتها الأصلية التي انبثقت منها الا وهي الوعاء الاجتماعي، ويتم ذلك الربط عادة بين الرقم الاحصائي والتحليل الاجتماعي من خلال السؤال المطروح في الاستمارة، والذي يرتبط مع مجموعة أسئلة أخرى بالأسس التي تشكل بدورها مؤشرات تجمعها مفاهيم علمية

تحدد النسق النظري للنموذج

إن الرقم الاحصائي يرتبط من خلال هذه السلسلة من العمليات المنهجية بالواقع الاجتماعي ربطا تسيره الافتراضات النظرية التي بدأ فيها الباحث بحثه.

جـ ـ النموذج النظري لمفاهيم الأمن الاجتماعي

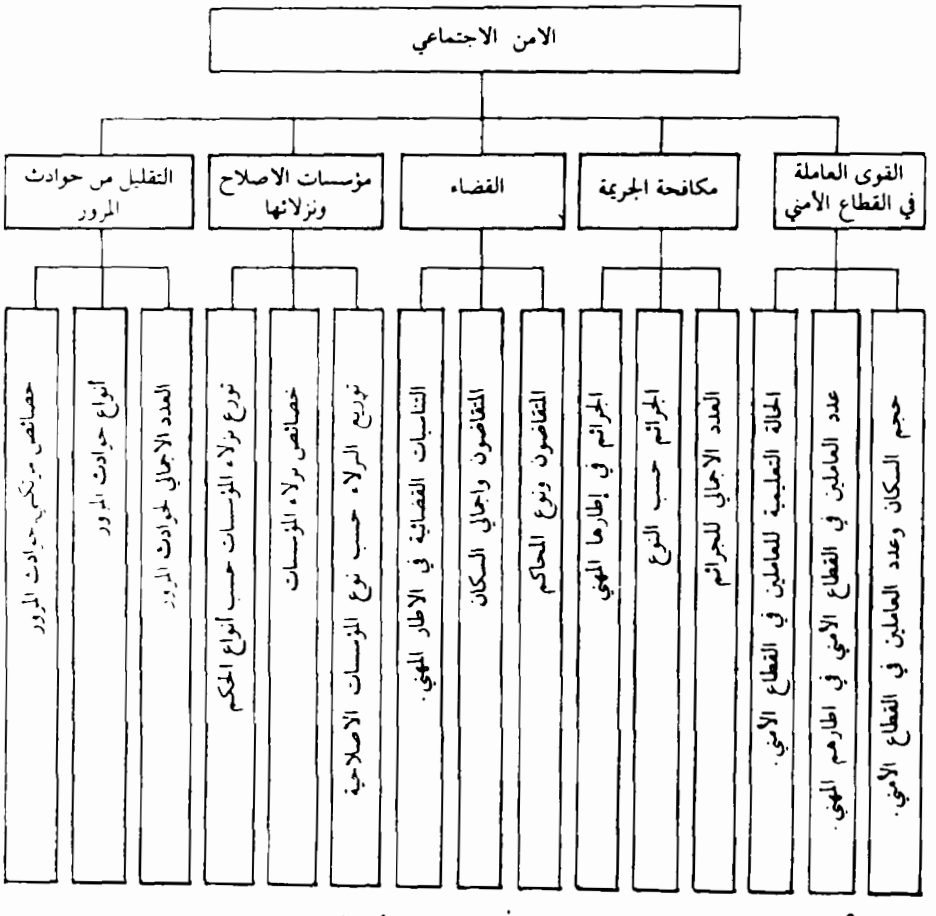

د ـ الأمن الاجتماعي ومؤشرات القياس.

أ ـ القوى العاملة في القطاع الأمني

ب ـ حجم السكان وعدد العاملين في القطاع الأمني

١ ـ نسبة عدد السكان لكل مخفر في اطار شمولي.
٢ ـ نسبة عدد السكان لكل مخفر في الوحدات الادارية.
٣ ـ نسبة عدد السكان لكل فرد من أفراد الشرطة على اختلاف رتبهم

ب ـ عدد العاملين في القطاع الأمني في اطارهم المنهجي.
١ ـ نسبة عدد السيارات لكل رجل من رجال شرطة المرور.
٢ ـ نسبة عدد الجرائم لكل رجل من رجال المباحث الجنائية.
٣ ـ نسبة عدد المسافرين لكل رجل من رجال الجوازات
٤ ـ نسبة عدد رجال شرطة الحدود لكل كيلومتر.
٥ ـ نسبة عدد رجال السواحل لكل كيلومتر.
٦ ـ نسبة عدد المسافرين بالموانىء لكل رجل من رجال شرطة الموانىء
٧ ـ نسبة عدد المسافرين بالمطارات لكل رجل من رجال شرطة المطارات.
٨ ـ نسبة عدد رجال الشرطة لكل مرفق من المرافق العامة
٩ ـ نسبة عدد المساكن والمباني لكل رجل من رجال الاطفاء على مستوى الوحدات الادارية المختلفة والجغرافية.

جـ ـ الحالة التعليمية للعاملين في القطاع الأمني.
١ ـ نسبة الأميين من رجال الشرطة الى مجموع رجال الشرطة.
٢ ـ نسبة من يقرأ ويكتب من رجال الشرطة الى مجموع رجال الشرطة
٣ ـ نسبة غير المؤهلين من ضباط الشرطة الى مجموع الضباط.

٢ ـ الجرائم والمخالفات

١ ـ الرقم القياسي لعدد الجرائم
٢ ـ نسبة الأحداث الجانحين الى مجموع الأحداث
٣ ـ نسبة عدد المجرمين الى عدد السكان في سن الجريمة(حسب ماهو محدد بالقانون)
٤ ـ الرقم القياسي لجريمة السرقة
٥ ـ نسبة جريمة السرقة الى مجموع الجرائم
٦ ـ الرقم القياسي لجريمة الاعتداء
٧ ـ نسبة جريمة الاعتداء الى مجموع الجرائم
٨ ـ الرقم القياسي للجرائم الأخرى
٩ ـ نسبة الجرائم الأخلاقية الى مجموع الجرائم
١٠ ـ الرقم القياسي للجرائم الأخرى.
١١ ـ نسبة الجرائم الأخرى الى مجموع الجرائم
١٢ ـ الرقم القياسي لجرائم النصب والتزوير
١٣ ـ نسبة جريمة تعاطي المخدرات الى مجموع الجرائم
١٤ ـ الرقم القياسي لجريمة التهديد بالقتل
١٥ ـ نسبة جريمة التهديد بالقتل الى مجموع الجرائم
١٦ ـ الرقم القياسي لجريمة النشل.
١٧ ـ نسبة جريمة النشل الى مجموع الجرائم
١٨ ـ الرقم القياسي لجريمة حيازة سلاح بدون ترخيص.
١٩ ـ نسبة جريمة حيازة سلاح بدون ترخيص الى مجموع الجرائم
٢٠ ـ الرقم القياسي لجريمة الأذى البليغ

٢١ ـ نسبة جريمة الأذى البليغ الى مجموع الجرائم.
٢٢ ـ الرقم القياسي لجريمة القتل والشروع فيه.
٢٣ ـ الرقم القياسي للجرائم في التقسيمات الادارية
٢٤ ـ الرقم القياسي للمجرمين بكل فئة من الفئات المهنية
المتعطلون.
الطلبة.
العمال.
الموظفون
التجار وأصحاب الأعمال.
٢٥ ـ نسبة عدد المجرمات الى مجموع المجرمين
٢٦ ـ نسبة عدد الجرائم المكتشفة قبل وقوعها الى مجموع الجرائم
٢٧ ـ نسبة عدد الجرائم التي اكتشف مرتكبوها الى مجموع الجرائم

٣ ـ القضاء

أ ـ الرقم القياسي لعدد المتقاضين في كل نوع من أنواع المحاكم بما فيها محكمة المرور
ب ـ نسبة المقتاضين أمام كل محكمة الى مجموع السكان حسب أنواع المحاكم
جـ ـ نسبة عدد القضايا لكل قاضٍ أمام كل محكمة (حسب أنواع المحاكم).

٤ ـ نزلاء المؤسسات الاصلاحية.

١ ـ الرقم القياسي لعدد المسجونين على مستوى الدولة.

٢ ـ الرقم القياسي لعدد المسجونين في السجون المركزية
٣ ـ الرقم القياسي لعدد المسجونين في السجون الفرعية
٤ ـ نسبة عدد المسجونات الاناث الى عدد المسجونين الذكور
٥ ـ نسبة عدد المجرمين بين فئات السن ١٨ ـ ٢٤ الى مجموع المجرمين.

٢٥ ـ ٢٩	٤٥ ـ ٤٩	٦٠ فأكثر
٣٠ ـ ٣٩	٥٠ ـ ٥٩	

٦ ـ نسبة عدد الأميين من المسجونين الى المجموع الكلي.
٧ ـ نسبة عدد المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام الى المجموع الكلي
٨ ـ نسبة من هم تحت الرقابة الى عدد المسجونين.
٩ ـ نسبة المتدربين مهنياً الى مجموع المسجونين.

٥ ـ التقليل من حوادث المرور:

١ ـ الرقم القياسي لمخالفات المرور.
٢ ـ الرقم القياسي لحوادث المرور المفضية الى اصابات
٣ ـ الرقم القياسي لحوادث المرور المفضية الى القتل.
٤ ـ الرقم القياسي لحوادث المرور التي أدت الى اصابات سيارة فقط
٥ ـ نسبة مرتكبي حوادث المرور الذين يبلغ عمرهم ٢٠ سنة فأقل الى مجموع المخالفات
٦ ـ نسبة مرتكبي مخالفات المرور الذين يبلغ عمرهم من ١٨ ـ ٢٥سنة الى مجموع المخالفات.

٧ ـ نسبة مرتكبي مخالفات المرور الذين يبلغ عمرهم ٢٥ سنة فمافوق الى مجموع المخالفات

٨ ـ نسبة مخالفات المرور داخل المدينة الى مجموع المخالفات

٩ ـ نسبة عدد السكان لكل وحدة منتقلة من وحدات النجدات

١٠ ـ الرقم القياسي لنداءات النجدة.

خامساً: الخلاصـــة.

أضحت العلاقة بين مسائل التنمية الاجتماعية والأمن الاجتماعي علاقة وثيقة تستند الى ركائز منهجية وفنية وسياسية واقتصادية وادارية كما تنحو العلاقة بينهما في اتجاه التأثير المتبادل، فالتنمية بما تشمله من حركة المجتمع بكل قطاعاته تؤثر في تحقيق الأمن الاجتماعي والاستقرار اذا ما ارتبطت تلك الحركة بالأهداف التي يسعى المجتمع عادة الى تحقيقها، وبالمقابل فان تحقيق تلك الأهداف يحتاج الى استقرار وطمأنينة وثقة بالمستقبل.

إن الأمن على المستوى الاجتماعي يتحدد بمعطيات لابد وأن تتفاعل مع الأمن على المستوى الفردي بما يؤدي الى اشباع الحاجات واحساس الفرد بأن البيئة الصغيرة التي يتفاعل معها هي بيئة تضمن له تجنب المخاطر وتحقق له الاستقرار الاجتماعي والأمن الأسري، فالأمن الجسمي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي يتفاعل في رحاب وحدات اجتماعية متباينة تبدأ من الفرد بحد ذاته، وتنتهي بالمجتمع مروراً بتنظيماته المختلفة، ولابد للخطة التنموية الشاملة من أن تأخذ

باعتبارها تلك التفاعلات على اختلاف مستوياتها

ويرتبط مفهوم الأمن من هذا المنظور بشكل مباشر بموضوع التنمية على امتداد الوطن العربي، فالأسلوب الذي تتجه فيه المجتمعات لمواجهة المشكلات العصرية وقضايا التنمية، ومن ضمنها مشكلات السجناء والمفرج عنهم، يعد احد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع، فالأمن مرتبط بالتغيرات الداخلية والخارجية، والتحولات الاجتماعية جزء أساسي منها وواضح أن استيعاب تلك التغيرات يسهم في انصهار الاستراتيجية الأمنية بالنهضة الحضارية وأسلوب تمثل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وما يرتبط بها من تقدم علمي وتكنولوجي ويقع هذا الاتجاه في فهم الأمن الاجتماعي في إطاره الأوسع الذي يستند الى التحديات الكبيرة التي تواجهها الأمة العربية وما قد ينجم عن عدم تكامل خطط التنمية من مشكلات اجتماعية واقتصادية وسكانية

ويبرز هذا الفهم الشامل للأمن الاجتماعي في اطاره العربي بالركائز التي يشملها مشروع استراتيجية الأمن العربي التي أقرها مجلس وزراء الداخلية العرب والتي تتلخص بمايلي

١ ـ شمولية مفهوم الأمن العربي وتكامله بما فيه العمل الاصلاحي والتهذيبي

٢ ـ ارتباط الأمن الداخلي والخارجي للدول العربية بالأمن الجماعي لهذه الدول

٣ ـ تأثر الأمن العربي بالتغيرات الداخلية والخارجية.

٤ ـ الارتباط بحقائق التقدم العلمي واستيعاب وتوطين التقنية الحديثة.

٥ ـ انصهار الاستراتيجية الأمنية العربية باستراتيجية النهضة الحضارية للأمة العربية واعتبارها جزءاً منها

وباختصار شديد ترتبط معالجة المسائل الأمنية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، وتحقيق الأمن الاجتماعي، تستند في جملة من المسائل على المستويين الاجتماعي والأمني من أهمها

١ ـ ان يتم مسار التنمية ضمن محاور متوازية تحقق حركة المجتمع بكل قطاعاته

٢ ـ شمول مفهوم الأمن الاجتماعي لمسائل ترتبط بالعدل والكفاية الانتاجية.

٣ ـ تحقيق الاتجاهات الوقائية والتنموية والعلاجية في القطاع الأمني

٤ ـ تحقيق التخطيط في القطاع الأمني وفق استراتيجية منهجية تشمل العلاقة المستمرة بين الاستراتيجية المنهجية ومؤشرات القياس.

إن تفاعل عناصر استراتيجية الأمن العربي مع ركائز السياسات التنموية والأمنية باطارها الوطني يحقق انصهار الاستراتيجية الأمنية العربية باستراتيجية النهضة للأمة العربية المبنية على أسس الحق والعدالة والتقدم، فمع السير على طريق الوحدة يصبح ولاء الانسان العربي متفقاً مع أحلامه ويتلازم الولاء الوطني مع الولاء القومي وتتحقق بذلك وحدة شخصية الانسان العربي القومية والاجتماعية.